

נشاطات مركز إنجاز 2020



ص.ب. 50724 الناصرة 16000 • ت.د 50724 ناصرة 16000 • P.O.Box 50724 Nazareth 16000

Tel: 04-6566572 • Fax: 077-4320886 •

injaz@injaz.org.il

www.injaz.org.il

الأعزاء والعزيمات

نأمل أن تكونوا وعائلاتكم بألف خير في ظل هذه الأزمة المتواصلة، التي تفرض أمام مركز إنجاز، ومؤسسات المجتمع المدني كما السلطات المحلية العربية تحديات إضافية، تحتم علينا جميعاً ملاءمة نشاطاتنا لاحتياجات مجتمعنا خلال هذه الفترة. نرفق فيما يلي نشرتنا الفصلية، تقرأون فيها عن أهم النشاطات التي قام بها مركز إنجاز خلال الشهور الماضية.

مع تحيات طاقم مركز إنجاز

تعزيز قدرة السلطات المحلية العربية على التعامل مع أزمة جائحة كورونا

مع بداية انتشار وباء كوفيد-19 في البلاد، قام مركز إنجاز ضمن مجالات تخصصه بتعزيز قدرات السلطات المحلية العربية على التعامل مع انتشار الجائحة والاستجابة للتحديات التي تفرضها. ويعمل المركز أيضاً ضمن هيئة الطوارئ العربية التي تشكلت مباشرة مع بداية الأزمة من قبل اللجنة القطرية لرؤساء السلطات المحلية العربية والقائمة المشتركة، وبالتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني من أجل التعامل مع الجوانب الصحية والاقتصادية والاجتماعية والتربوية للأزمة عبر طواقم متخصصة أقيمت لهذا الغرض. ويشمل عمل مركز إنجاز في هذا الإطار جوانب عدة، منها تعزيز دور السلطات المحلية العربية في التعامل مع الأزمة عبر سد النقص في المعلومات التي تنتشرها الجهات الحكومية بخصوص انتشار الوباء وترجمتها الى اللغة العربية لتكون متاحة للجمهور العربي.

وفي إطار رئاسته لطاقم السلطات المحلية ضمن الهيئة العربية للطوارئ، تابع مركز إنجاز الجوانب المتعلقة بميزانيات السلطات المحلية العربية والضائقة المالية التي نتجت بسبب الأزمة، لتحصيل ما يمكن من ميزانيات مستحقة من الوزارات الحكومية لصالح السلطات المحلية العربية والتي لم تضح حتى ذلك الحين. كما تابع إنجاز حجم انخفاض مدخول السلطات المحلية من الأرنونا السكنية والتجارية، وتابع الميزانيات العالقة في 14 وزارة حكومية وقام بجدولة شاملة لمبالغ الأرنونا التي خسرتها السلطات المحلية العربية عبر مقارنة الأرقام بمعطيات السنوات الماضية. وعبر هذه الجهود، قامت القائمة المشتركة واللجنة القطرية بمطالبة مؤسسات الدولة بالتعويضات المستحقة وقد حصلت السلطات المحلية على تعويضات بقيمة

200 مليون شيكل بسبب الخسائر الناتجة عن انخفاض المدخولات من الأرنونا التجارية والسكنية والزيادة في المصروفات للرد على الاحتياجات التي نجمت عن الازمة.

كما وتابع إنجاز من خلال رئاسته لطاقتي السلطات المحلية في الهيئة العربية للطوارئ إقامة وتفعيل لجان الطوارئ في السلطات المحلية العربية للتصدي بنجاعة أكبر لانتشار الوباء في البلدات العربية. ومع استمرار الأزمة الصحية وتأثيراتها الاقتصادية الواسعة، يسعى مركز إنجاز لبلورة توصيات حول دور السلطات المحلية العربية في إدارة هذه الأزمة عبر استخلاص الدروس من تجربة الشهور المنصرمة، ويعكف على دراسة أهم الاستراتيجيات التي من شأنها تعزيز جهوزية السلطات المحلية العربية في التعامل مع حالات الطوارئ والاستجابة لاحتياجات المواطنين خلال فترات كهذه.

وفي إطار الطاقم الاقتصادي، الذي تشكل هو الآخر ضمن الهيئة العربية للطوارئ، ويركزه مركز إنجاز، كان للمركز دورًا هامًا في توفير المواد اللازمة باللغة العربية، إضافة إلى جمع المعلومات الخاصة بالمصالح أو ما يسمى بالشارية البنفسجية (תו סגולה)، لحث المصالح العربية على الالتزام بها. وضمن عمل الطاقم، أصدر المركز ورقة سياسات خاصة بأوضاع المصالح العربية وأبعاد أزمة تفشي الوباء عليها خاصة خلال الربع الثاني من العام الجاري. وبينت ورقة السياسات بأن المصالح العربية قد تأثرت أكثر من غيرها لأن معظمها كان يعاني من تحديات عديدة تعود إلى ما قبل الأزمة، بضمنها محدودية التسويق ومحدودية الحصول على التمويل والائتمان. وتفيد ورقة السياسات بأن رزم المساعدات الحكومية التي طُرحت لمساعدة القطاع الخاص لا تلائم احتياجات المصالح العربية، لذلك على الحكومة وضع مسار مصمم خصيصًا لقروض المصالح العربية ضمن صندوق قروض بكفالة الدولة، ورفع كفالة الدولة من 15% إلى 30%، كما هو متبع في بعض دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، بالإضافة إلى تمديد تأجيل دفعات الضرائب حتى نهاية عام 2020 لضمان التدفق النقدي للمصالح. ومن بين التوصيات أيضًا، توسيع النشاطات التجارية للبنوك في المجتمع العربي، من خلال إزالة المعوقات والحوجز التي تحول دون توفير الائتمان والقروض المخصصة لاحتياجات المصالح العربية، وزيادة التعاون مع وزارة الاقتصاد في وضع برامج لتشجيع دمج المصنّعين العرب. وأوصت الورقة أيضًا بدمج خبراء ومختصين من المجتمع العربي في طواقم وفرق العمل التي تناقش وضع السياسات وإعداد الخطط لتحريك عجلة الاقتصاد في المجتمع العربي، وتخصيص الميزانيات لضمان الوصول إلى جميع الخدمات الحكومية باللغة العربية.

وضمن الهيئة العربية للطوارئ، نشطنا أيضًا في إنجاز في لجنة التعليم للطوارئ التي أقيمت نتيجة أزمة كورونا. وبالتعاون مع باقي الشركاء منهم لجنة متابعة قضايا التعليم العربي، ساهمنا بعقد عدة جلسات بشأن التعليم العربي مع كبار الموظفين في

وزارة التربية والتعليم. ومن خلال تركيزه للجنة التربية والتعليم المرافقة للجنة القطرية لرؤساء السلطات المحلية، يتابع مركز إنجاز قضية الميزانيات غير المستغلة المخصصة لبرنامج "تحديات" اللامنهجي ضمن الخطة 922، وتقدر لجنة التربية قيمة تلك الميزانيات بقرابة 25 الى 30 مليون شيكل، كانت قد جمدت بسبب أزمة كورونا. وفي جلسة خاصة مع الجهات الحكومية، اتفق على عدم إعادة الميزانيات الى وزارة المالية وفق ما طلبت لجنة التربية، كما تم الاتفاق على بلورة نداء جديد بقيمة الميزانية غير المستغلة والإتاحة أيضاً لمؤسسات المجتمع المدني التقدم لهذا النداء. وبالإضافة الى ذلك، يعمل مركز إنجاز بالتعاون مع لجنة التعليم في الهيئة العربية الطوارئ على متابعة التحديات التي يواجهها جهاز التعليم العربي في ظل الازمة والعمل على ايجاد الحلول للتعاطي مع هذه التحديات.

والى جانب متابعة الازمة واسقاطاتها على السلطات المحلية والمصالح وعلى جهاز التعليم في المجتمع العربي، استمر إنجاز في الشهور الماضية بتنفيذ البرامج والمشاريع ضمن خطة عمله السنوية الاعتيادية والتي يسعى من خلالها الى تعزيز قدرة السلطات المحلية العربية على قيادة مسارات للتطوير الاقتصادي والى مساعدتها على استغلال الميزانيات المتاحة ضمن الخطة 922 وملانمة تلك الخطة لاحتياجات المجتمع العربي، بما في ذلك عبر التأثير على سياسات المؤسسات الحكومية المعنية.

مشاريع التمكين الاقتصادي في البلدات العربية

إحدى أهم الاستراتيجيات التي يتبعها مركز إنجاز في مشاريعه هي تعزيز قدرات السلطات المحلية على إقامة البنى التحتية الداعمة للتطوير الاقتصادي في البلدات العربية، والتي من شأنها أن تمكن تلك السلطات من إنشاء مشاريع اقتصادية، وبناء شركات اقتصادية بلدية، وجذب المبادرات الريادية وتطوير المصالح الصغيرة التي تلعب دوراً هاماً في التطوير الاقتصادي. ضمن تطبيق هذه الاستراتيجية، يستمر مركز إنجاز خلال العام الحالي بدعم إقامة شركات اقتصادية بلدية وتنفيذ مشاريع لدعم المصالح الصغيرة في البلدات العربية.

دعم إقامة الشركات الاقتصادية في البلدات العربية ومرافقتها

يعمل مركز إنجاز منذ سنوات على دعم إقامة شركات اقتصادية بلدية، لإنشاء وتطوير مشاريع اقتصادية تعود بالمنفعة العامة على سكان البلدات العربية، ولدعم التطوير الاقتصادي ومستوى المعيشة فيها. وتعتبر الشركة الاقتصادية في كفر قاسم، التي ساهم مركز إنجاز في إقامتها، نموذجاً ناجحاً على صعيد المبادرة في إنشاء المشاريع المحلية وتطويرها. ويستمر مركز إنجاز

منذ بداية العام مرافقته للشركة الاقتصادية في كفر قاسم من أجل تعزيز قدرتها على الإدارة المالية وتوسيع مشاريعها الاقتصادية.

كما تستمر جهود مركز إنجاز من أجل إقامة شركات اقتصادية في بلدات أخرى. ففي قرية **جولس**، تلقى المجلس المحلي موافقة وزارة الداخلية على إقامة شركة اقتصادية في البلدة وقام بتسجيلها رسميًا بمرافقة ومتابعة مركز إنجاز، والذي يرافق أيضًا المشاريع الاقتصادية التي سيتم تطويرها من خلال الشركة. كذلك الأمر بالنسبة لمدينة **شفاعمرو**، إذا تلقت البلدية موافقة على إقامة شركة اقتصادية بلدية، ونقوم في إنجاز بالضغط من أجل تعجيل عقد اللجنة الخاصة المخولة باختيار مدير عام للشركة، للدفع قدمًا بخطوات إقامتها. وفي مدينة **طمرة**، وصل مشروع إقامة الشركة الاقتصادية إلى مرحلة الموافقة النهائية من قبل وزارة الداخلية. أما في قرية **جلجولية**، فتستمر المساعي من أجل الحصول على موافقة من وزارة الداخلية لإقامة شركة اقتصادية، ويرافق مركز إنجاز السلطة المحلية ويدعم مساعيها حتى الحصول على الموافقة الرسمية. ومن جهة أخرى، يستمر التعاون المثمر ما بين إنجاز وبين بلديتي أم الفحم ورهط، اللتين تديران شركات اقتصادية بلدية، ويدعمهما المركز في المجال التنظيمي ومجال ملاءمة المشاريع الاقتصادية لاحتياجات البلدة.

المصالح الصغيرة: عماد القطاع التجاري في البلدات العربية

تشكل المصالح الصغيرة ما يربو على 90% من مجمل المصالح في المجتمع العربي وتشغل قرابة 67% من إجمالي العاملين العرب في المصالح التجارية. وبسبب أهميتها في التطوير الاقتصادي والفائدة التي تعود بها على البلدات عامة، بادر مركز إنجاز هذا العام بمشروع تجريبي في مدينتي راهط وأم الفحم لبحث احتياجات المصالح الصغيرة والتحديات التي تحول دون تطورها، بهدف إيجاد حلول تمكن البلديات من توفير بيئة داعمة للمصالح، مثل تطوير البنى التحتية ودعم الخدمات البلدية بما يخدم العناصر التسويقية والتجارية الشرائية، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى تطور المصالح وإلى ازدياد دخل السلطات المحلية العربية من الأرنونا التجارية. بدأت الخطوات الأولى للمشروع في شهر أيار مع زيارة المصالح الصغيرة في راهط وأم الفحم والتعرف على المعوقات التي تواجه هذه المصالح ودراسة احتياجاتها من أجل وضع خطط تضمن تطورها.

اللجان التخصصية المرافقة للجنة القطرية لرؤساء السلطات المحلية العربية

عام 2016، بعيد إقرار الخطة الحكومية 922، أقرت اللجنة القطرية لرؤساء السلطات المحلية العربية إقامة عدد من اللجان التخصصية لمتابعة تنفيذ الخطة ودعم السلطات المحلية في تنفيذها والاستفادة من مبرانياتها. وجاء تشكيل هذه اللجان بمشاركة مؤسسات المجتمع المدني التي تملك المعارف والخبرات في المجالات التي تقرر متابعتها. ويقوم مركز إنجاز إلى اليوم بتركيز أربعاً من هذه اللجان وهي؛ لجنة التربية، لجنة السلطات المحلية، لجنة تطوير المصالح والمبادرات والبنى التنظيمية، ولجنة البيئة. وتشكل تلك اللجان مظلة جامعة وذراعاً مهنية لدعم وتطوير قدرات السلطات المحلية على إدارة القضايا المدرجة على جدول أعمالها، ويشارك بها ممثلين عن مؤسسات المجتمع المدني ورؤساء سلطات محلية. وفي الآونة الأخيرة، وضمن نشاطه في اللجان الأربع التي يركزها، أصدر مركز إنجاز سلسلة أوراق سياسات أعدت من أجل الدفع قدماً بخطة خمسية جديدة تنفذ في البلدات العربية (خطة 923).

مأسسة السياسات البيئية داخل السلطات المحلية العربية وتطوير مشاريع بيئية

ضمن لجنة البيئة التي يرأسها مركز إنجاز والمنبثقة عن اللجنة القطرية لرؤساء المجالس المحلية العربية، أصدر المركز ورقة سياسات في موضوع جودة البيئة في السلطات المحلية العربية ودورها في التنمية المستدامة. وتهدف ورقة السياسات لفهم التحديات والمعوقات التي تحول دون تطوير سياسات بيئية ملائمة تديرها السلطات المحلية في البلدات العربية، خاصة مع ازدياد التحديات التي تفرضها قضايا معاصرة مثل التغير المناخي، تلوث الهواء وإعادة تدوير النفايات، مما يعمق الفجوة ما بين الأهداف بعيدة المدى التي ترمي إليها السياسات البيئية في إسرائيل وما بين قدرة السلطات المحلية العربية على التعامل مع القضايا البيئية.

وحللت ورقة السياسات الوضع القائم في السلطات المحلية العربية، والمعوقات التنظيمية والمالية والمعرفية التي تحول دون وضع سياسات بيئية واضحة قابلة للتنفيذ في البلدات العربية. وأوصت على المدى المنظور بالمطالبة باستغلال المبرانيات لدعم الدوائر البيئية القائمة في السلطة المحلية. كما أوصت بوضع خطة خمسية لتطوير سياسات بيئية تعمل على محاور عدة،

أهمها مأسسة الدوائر البيئية داخل السلطات المحلية، وتطوير موضوع إعادة تدوير النفايات، وتطوير مشاريع الطاقة المتجددة، والمطالبة بميزانيات من وزارة البيئة قادرة على دعم المشاريع البيئية وتنفيذها.

تطوير اقتصاد محلي قادر على دعم القطاع التجاري والمبادرات الريادية

ضمن تركيزه لعمل لجنة تطوير المصالح والمبادرات والبنى التنظيمية، أصدر مركز إنجاز ورقة سياسات تهدف الى صياغة وبلورة مطالب المجتمع العربي لتطوير اقتصاد محلي قادر على دعم القطاع التجاري والمبادرات الريادية، ضمن خطة خمسية جديدة، خاصة وأن خطة 922 التي انتهت للتو، لم تشمل على مسار تطوري للمصالح العربية.

وتفيد المعطيات التي توفرها ورقة السياسات، بأن 10% من إجمالي المصالح التجارية في البلاد هي مصالح عربية، 96% منها هي مصالح صغيرة، جُلُّها (71%) مصالح صغيرة جدًا تشغل أربعة عمال أو أقل. كما أن 54% من المصالح العربية لا يتعدى دخلها السنوي النصف مليون شيكل. وتعتبر المصالح العربية مصالح عائلية تعتمد على عمالة من أفراد العائلة، ولذلك فإن الضرر الاقتصادي الواقع على مصلحة تجارية يؤدي الى أضرار اقتصادية لأفراد العائلة كافة، الأمر الذي يندرج بخسائر اقتصادية فادحة للعائلات العربية نتيجة أزمة نقشي وباء كورونا.

على ضوء تلك المعطيات، هنالك أهمية بالغة لتطوير ودعم المصالح العربية الصغيرة، لأنها ستعزز من الوضع الاقتصادي للسلطات المحلية العربية، التي تبلغ حصتها نحو 2% فقط من الأرنونا التجارية في البلاد. وعليه فإن دعم المصالح الصغيرة سيؤدي الى ارتفاع مستوى المعيشة في البلدات العربية وسيكون له أثر على الاقتصاد الإسرائيلي عامة، لأنه سيقصص الفوارق والفجوات بين المجتمعين العربي واليهودي.

وتعدد ورقة السياسات المعوقات والمشكلات التي تحول دون تطور المصالح العربية، منها مثلاً مشكلة التمويل. وفي الجانب المتعلق بالخبرة، هنالك نقص في المعلومات الضرورية لإدارة المصالح واستغلال الموارد الحكومية المتوفرة لتطويرها، وصعوبة بالغة في التوجه الى أسواق كبرى، كما يبرز نقص الخبرة والمعرفة في مجال التسويق عبر الديجيتال للمصالح ومنتجاتها، علاوة على ضعف البنى التحتية التي تزود خدمات الانترنت في البلدات العربية. وفي الجانب التنظيمي، هنالك نقص كبير في المناطق الصناعية والتجارية في البلدات العربية، وغياب لأي جسم تنظيمي موحد يمثل تلك المصالح، ناهيك عن النقص في الأقسام والدوائر المسؤولة عن دعم وتطوير المصالح وتشجيع المبادرات داخل السلطات المحلية العربية.

وتوضح ورقة السياسات بأن الخطة الحكومية 922 للتطوير الاقتصادي في المجتمع العربي، التي امتدت ما بين السنوات 2016-2020 لم تتضمن برنامجًا خاصًا لتطوير المصالح باستثناء تخصيص ميزانيات محدودة جدًا لدعم برامج عينية في مجال السياحة والمناطق الصناعية. ويشير إنجاز الى ضرورة الحفاظ على الخطط التي تضمنها قرار 922 وتطويرها ضمن خطة خمسية قادمة، لاسيما ما يتعلق ببرنامج "متدربون لإشغال مناصب عامة"، ومشروع موارد لاستنفاد الموارد والتنمية الاقتصادية في السلطات المحلية العربية، وتوسيع برنامج الإصلاحات لترخيص المصالح، كذلك الأمر بالنسبة لتطوير دعم البرامج السياحية وتطوير نشاطات معوف - وكالة المصالح الصغيرة والمتوسطة.

وتوصي ورقة السياسات بأن تشتمل كل خطة قادمة على تطوير مشاريع لم تنطرق اليها خطة 922، مثل إقامة قسم للتطوير الاقتصادي في كل سلطة محلية ليعكف على دعم خطط اقتصادية للمدى البعيد وعلى تشجيع المبادرات وتطوير المصالح الصغيرة. كما أن هناك أهمية خاصة لإقامة شركات اقتصادية بلدية وتوفير الميزانيات لهذه الغاية، وعلى الحكومة أن توفر جميع الموارد اللازمة بما في ذلك الأراضي لتطوير مناطق صناعية في البلدات العربية.

أما بالنسبة للمصالح الصغيرة، فيوصى باتخاذ خطوات عينية للتغلب على المعوقات التي تعترض تطورها، مثل إتاحة ائتمانات بنكية، وضع مسار مصمم خصيصًا لقروض المصالح العربية، وتخصيص حصة ضمن صندوق قروض بكفالة الدولة للمصالح العربية. ومن الأهمية بمكان أيضاً، دمج مختصين من المجتمع العربي في مواقع صنع القرار، وإتاحة الخدمات المقدمة للمصالح الصغيرة للعرب أيضاً عبر ترجمة المواد والمعلومات المتوفرة، كما أن متابعة أوضاع المصالح الصغيرة وجمع المعلومات اللازمة عنها تمكن المختصين من دراسة ومتابعة احتياجاتها.

عقد لقاء للجنة تطوير المصالح والمبادرات والبنى التنظيمية في الناصرة

في حزيران المنصرم، عقدت لجنة تطوير المصالح والمبادرات والبنى التنظيمية جلسة في مدينة الناصرة شارك بها 22 شخصاً، منهم ممثلون عن السلطات المحلية العربية والشركات الاقتصادية ومستشارون في مجالات متعددة. وتناولت الجلسة كيفية دعم المصالح والمبادرات الريادية في البلدات العربية، والبنى التنظيمية المطلوبة للتطوير الاقتصادي في السلطات المحلية العربية. ومن المقرر أن تعمل اللجنة على صياغة مطالب المجتمع العربي المتعلقة بالمصالح الصغيرة كي تكون جزءاً من أي خطة تطوير حكومية قادمة، خاصة وأن الخطة 922 لم تتضمن أي مسار تطوري للمصالح العربية. كما اقترح

مركز إنجاز في هذا الصدد تركيز كل الأمور المتعلقة بالتنمية الاقتصادية في قسم واحد داخل كل سلطة محلية عربية لتتجسد دور السلطات في دعم المصالح.



جانب من الحضور في جلسة لجنة تطوير المصالح والمبادرات والبنى التنظيمية

ضمن الخطة الخمسية القادمة: تطوير برامج تربوية لامنهجية تلائم المجتمع العربي

ضمن لجنة التربية المنبثقة عن اللجنة القطرية لرؤساء السلطات المحلية العربية، أصدر مركز إنجاز ورقة سياسات جديدة تناولت التربية اللامنهجية في المجتمع العربي. وعرضت ورقة السياسات التحديات أمام تطوير وتنفيذ برامج تربوية لا

ص.ب. 50724 الناصرة 16000 • ت.د 50724 نצרת 16000 • P.O.Box 50724 Nazareth 16000

Tel: 04-6566572 • Fax: 077-4320886 •

injaz@injaz.org.il

www.injaz.org.il

منهجية، كما أجرت مراجعة لبرنامج "تحديات" الذي أدارته السلطات المحلية ضمن الخطة الحكومية 922، لدراسة أهم فوائده ونقاط ضعفه أيضاً، ولاستخلاص توصيات لتطوير التربية اللامنهجية ضمن خطة قادمة محتملة (923) لعرضها على المؤسسات الحكومية المعنية.

بناءً على لقاءات أجريت مع مديري ومديرات أقسام الشبيبة في السلطات المحلية العربية، ومع إدارة المراكز الجماهيرية وكبار موظفي وزارة التربية والتعليم، توصي ورقة السياسات بتطوير برامج تربوية لا منهجية تعمل على تنمية الهوية القومية وبناء قيادات شابة وتهتم بمعالجة قضية العنف في المجتمع العربي. كما يوصي مركز إنجاز بإقامة لجنة مشتركة من ممثلي السلطات المحلية ووزارة التربية والتعليم ومؤسسات المجتمع المدني هدفها بناء مضامين تربوية لامنهجية تلائم احتياجات وهوية الشبيبة في المجتمع العربي، إذ برز نقص هذه المضامين خلال تطبيق برنامج تحديات على مدار السنوات الماضية. أما بخصوص الميزانيات، فيوصي مركز إنجاز باستغلال الميزانية المتبقية لهذا العام، وتخصيص 25% من الميزانيات في المستقبل لتحسين البنى التحتية المطلوبة ولإطلاق المبادرات المختلفة. وقد تم اعتماد الورقة وتوصياتها خلال نقاش لجنة الطفل البرلمانية التي أقيمت في شهر ايلول الجاري بشأن التربية اللامنهجية في البلدات العربية وخاصة برنامج تحديات.

من خطة 922 الى خطة 923: تعزيز القدرة المالية والتنظيمية للسلطات المحلية العربية

ضمن لجنة السلطات المحلية المنبثقة عن اللجنة القطرية لرؤساء السلطات المحلية العربية، أصدر مركز إنجاز ورقة سياسات تطرقت الى تعزيز القدرات المالية والتنظيمية للسلطات المحلية العربية للسنوات الخمس القادمة، عبر رصد الوضع الحالي وسرد المعوقات الكبيرة التي تواجهها السلطات المحلية والتي أثرت بدورها على عدم استغلال كامل الميزانيات التي رصدت ضمن الخطة 922. وبالتالي تهدف ورقة السياسات الى بلورة توصيات بشأن مطالب السلطات المحلية لخطة خمسية قادمة، بحيث تضمن هذه الخطة المطالب الخاصة بتعزيز القدرات المالية والإدارية للسلطات المحلية العربية.

وتوضح ورقة السياسات بأن المعوقات الأساسية التي حالت دون استفاد كافة الميزانيات التي رصدتها خطة 922 تتعلق بمشاكل نابذة من سنوات التمييز الطويلة، مثل النقص في الأراضي لبناء مؤسسات عامة والعجز في الميزانيات، مما أدى الى صعوبات في تنفيذ المشاريع وملاءمتها للنداءات الصادرة عن المؤسسات الحكومية. وفي الجانب الإداري، كانت تعاني

السلطات المحلية العربية لسنوات من نقص في موظفي استنفاد الموارد مما أدى أيضًا إلى معيقات واجهتها في متابعة النداءات الحكومية الخاصة بتطوير المشاريع.

وتوصي ورقة السياسات بإعادة الميزانيات غير المستغلة بعد التي نصت عليها خطة 922 إلى السلطات المحلية العربية لاستغلالها حتى نهاية العام القادم. كما توصي بإعطاء هبة مالية تصل إلى 385 مليون شيكل للسلطات المحلية العربية على غرار الهبة الحكومية التي خصصت للسلطات المحلية العربية عام 2016 كجزء من خطة 922، وإلغاء الهبة المشروطة لعام 2020 بسبب الآثار الاقتصادية الكارثية لأزمة كورونا التي أثرت مباشرة على مدخول السلطات المحلية من جباية الأرنونا.

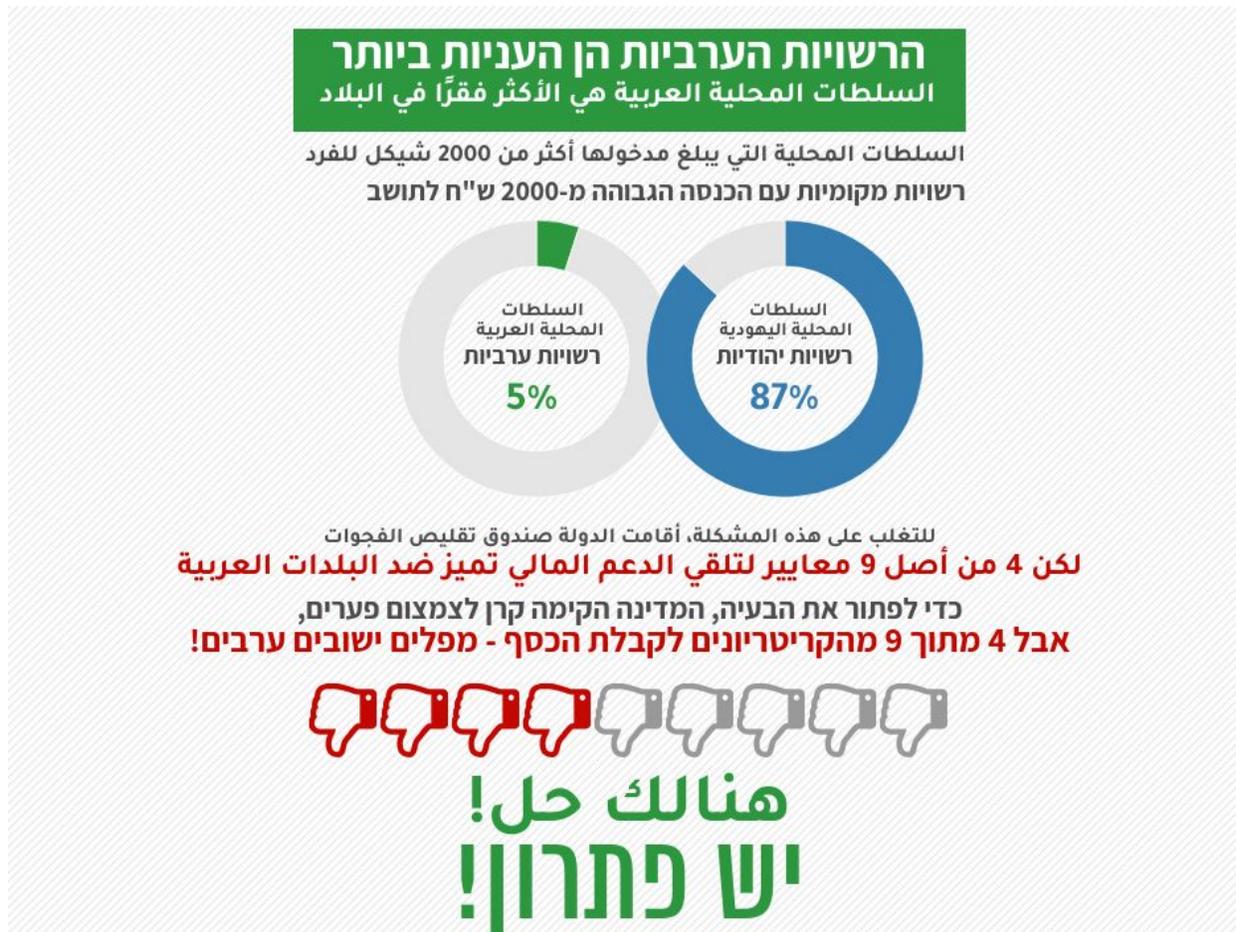
كما يوصي مركز إنجاز بإقامة لجنة مهنية إلى جانب اللجنة القطرية لرؤساء السلطات المحلية العربية، لتعمل على تحسين استنفاد الموارد والميزانيات ضمن خطة 923، وتضع أهدافًا تقضي باستغلال 65% من الميزانية المعدة. ويطالب مركز إنجاز أيضًا بتخصيص ميزانية تصل إلى 3.3% من الناتج المحلي الإجمالي لخطة خمسية تنفذ ما بين عامي 2021-2025، على غرار توصيات وزارة المساواة الاجتماعية.

زيادة مصادر دخل السلطات العربية من خلال صندوق تقليص الفجوات

ضمن لجنة السلطات المحلية المنبثقة عن اللجنة القطرية لرؤساء السلطات المحلية، يعمل مركز إنجاز بالتعاون مع جمعية سيكوي - الجمعية العربية اليهودية لدعم المساواة والشراكة في البلاد، على الدفع باتجاه تغيير المعايير التي يتم وفقها دعم السلطات المحلية من ميزانية صندوق تقليص الفجوات، وهو صندوق حكومي أقيم عام 2017 لتقليص الفجوات القائمة بين السلطات الغنية وتلك الأكثر فقرًا. وكشف بحث مشترك أصدره مركز إنجاز وجمعية سيكوي، بأن المعايير التي ينتهجها الصندوق لدعم السلطات المحلية في البلاد، تقصي مسبقًا السلطات المحلية العربية وتميز ضدها، وبذلك يرسخ الصندوق الفجوات ما بين السلطات المحلية العربية واليهودية ويعمقها بدلًا من تقليصها.

ويتبين من البحث بأن 4 من أصل 9 معايير يعتمد عليها الصندوق، والمتعلقة بأكثر من 40% من ميزانيته، تقصي مسبقًا السلطات المحلية العربية. ووفقًا لتلك المعايير، تتلقى البلديات دعمًا ماليًا حكوميًا إذا كانت تستوعب 2% أو أكثر من القادمين الجدد. وينص المعيار الثاني على أن يسكن في البلدة على الأقل 100 من المواطنين من أصول أثيوبية. بينما يعتبر المعيار الثالث أن "الهجرة الإيجابية"، أي البلديات التي يزيد عدد السكان الوافدين إليها عن السكان الخارجين منها، شرطًا لتلقي جزءًا

من الميزات، بالتالي كل هذه المعايير غير ملائمة للسلطات المحلية العربية وتقصيتها مسبقاً. أما المعيار الرابع فيتعلق بنسبة جباية الأرنونا، ويميّز هو الآخر ضد السلطات المحلية الضعيفة وخاصة العربية منها، لأنه يقضي بدعم السلطات المحلية التي تصل نسبة جباية الأرنونا فيها الى 75% كحد أدنى، لكن قسماً كبيراً من السلطات المحلية الضعيفة، خاصة السلطات المحلية العربية، لا تتمكن من الوصول الى نسبة جباية كهذه، ولذلك فإن السلطات المحلية الأغنى هي التي تتلقى في النهاية الدعم وفق هذا البند.



وكان مركز إنجاز وجمعية سيكوي قد التقيا مع وزارة المالية مطالبين بتغيير المعايير وملاءمتها لاحتياجات السلطات المحلية الأضعف. واقترحا بأن يتم اعتماد "حجم مدخول السلطات المحلية من الأرنونا التجارية" معياراً أساسياً لتحديد أي من السلطات المحلية ستتلقى دعماً من الصندوق وما هو حجم الدعم، مما يُمكن السلطات المحلية العربية من زيادة مصادر دخلها من الصندوق، وبالتالي توفير خدمات أفضل لسكانها.